سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني
NATIONAL CHANGE PARTY

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني | العدد: 209 | الأحد 2013/9/29

70شهيدا بنيران الأسد والجيش الحر يبدأ معركة القادسية والواقعة بدمشق وحلب

قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها ومع انتهاء يوم أمس السبت استطاعت توثيق سبعين شهيداً بينهم سيدتين وسبعة أطفال وثلاثة شهداء تحت التعذيب.

وأضافت اللجان في تقريرها أن ثمانية وعشرون شهيداً قضوا في دمشق وريفها بالإضافة إلى ثمانية عشر شهيداً في درعا، وثمانية شهداء في حماة، وستة شهداء في حمص، وأربعة شهداء في حلب، وثلاثة شهداء في كل من إدلب والقنيطرة.

كما وثقت اللجان 451 تعرض نقطة للقصف، حيث شنت طائرات النظام غارات على 21 نقطة، كما ألقت بالبراميل المتفجرة على العالية بالحسكة، ومعربليت وجبل الأربعين وسراقب بإدلب، كما أطلقت قوات النظام صواريخ أرض أرض على حربنوش بإدلب، وحي الوعر بحمص.

هذا فيما طال القصف المدفعي 156 نقطة، والقصف الصاروخي في 143 نقطة، القصف بقذائف الهاون 127 نقطة.

كما اشتبك الجيش الحر مع قوات النظام في 167 نقطة قام خلالها في دمشق بالإعلان عن بدء معركة القادسية في القلمون وحرّر حاجز المخابرات الجوية على طريق الناصرية مفرق ديرعطية، كما حرر محطة القطار وحاجز الهاجنة ومنطقة المضخة والفوج 555 وسيطر عليه بالكامل.

وفي القطيفة استهدف الجيش الحر بسبعة صواريخ غراد مطار الناصرية العسكري كما استهدف اللواء 128 ودمّر أربع دبابات وقتل عدداً من قوات النظام كما اغتنم خمس دبابات وعربة شيلكا وعدداً من الذخائر والأسلحة من مستودعات الذخيرة، كما استهدف تجمعات لقوات النظام في الحتيتة وحقق إصابات مباشرة.

وفي حلب أعلن الجيش الحر عن بدء عملية الواقعة لتحرير حي صلاح الدين، واستهدف تجمعات لقوات النظام في العنازة. وفي حماه استهدف سيارة تابعة لقوات النظام في معردس وقتل أربعة عناصر، كما قتل الحر أكثر من خمسة وعشرين عنصراً من قوات النظام بالاشتباكات في مدينة صوران.

وفي ديرالزور استهدف الجيش الحر بقذائف الهاون تجمعات لقوات النظام في مساكن غازي عياش وبرجه الدهموش، كما استهدف براجمات الصواريخ مدفعية الجبل.

وفي الرقة استهدف الحر بقذائف الهاون قوات النظام داخل اللواء 93 بعين عيسى. وفي اللاذقية استهدف الجيش الحر بقذائف الهاون تجمعات قوات النظام في قريتي دورين وعرامو بجبل الأكراد.

الجربا يربط المشاركة بمؤتمر جنيف 2 بضمانة عربية وخليجية

عقد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أول اجتماع مع رئيس الائتلاف الوطني السوري أحمد الجربا في نيويورك، وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة إن الجربا أكد استعداد الائتلاف لإرسال ممثلين عنه إلى مؤتمر "جنيف 2" حول سوريا والمزمع عقده منتصف نوفمبر.

وكان الجربا شدد في وقت سابق على أنه لن يحضر جنيف 2 إلا بحضور وبضمانة عربية وخليجية حصراً.

وقال الجربا في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية عقب لقائه وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الصباح قال إن الائتلاف لن يذهب إلى جنيف 2 إلا بضمانة عربية وخليجية، وأن يكونوا موجودين معهم.

مشيراً إلى أنه يجب أن يكون هناك غطاء عربي حقيقي، معتبراً أن هذه الضمانات العربية سياجاً وحماية للشعب السوري.

وكان بان كي مون قال إن القوى العالمية تهدف إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف نوفمبر للمساعدة في إنهاء الحرب الدائرة في سوريا.

وقال دبلوماسيون أمس الجمعة، إن مؤتمر "جنيف 2" للسلام في سوريا سيعقد في أواسط نوفمبر سعيا لإيجاد حل سياسي للنزاع السوري.

وأوضح الدبلوماسيون أن مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، الأخضر الإبراهيمي، سيكشف عما آلت إليه التحضيرات لعقد المؤتمر في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، على أن يعقد المؤتمر في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر.

مجلس الأمن يطلق عملية تفكيك الكيماوي السوري ويتبنى جنيف 1

تبنى مجلس الأمن الدولي مساء أول من أمس، قراراً هو الأول الذي يصدره في شأن سوريا منذ بدء النزاع في بداية 2011، يلزم نظام بشار الأسد بإزالة أسلحته الكيماوية كافة خلال أقل من سنة. وتصل بعثة أولية من منظمة حظر الأسلحة الكيماوية إلى دمشق بعد غد، لتمهد الطريق أمام فرق من الخبراء الدوليين كي تبدأ عمليات التفتيش والتحقق من البرنامج الكيماوي السوري وصولاً إلى تدميره، ضمن جدول زمني يبدأ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر المقبل وينتهي منتصف عام ٢٠١٤، وفق ما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

وجاءت هذه الخطوة تطبيقاً فورياً لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ الذي صدر في وقت متأخر مساء الجمعة، بإجماع أعضاء المجلس الخمسة عشر. وأطلق القرار عملية نزع الترسانة الكيماوية السورية في ترجمة للاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة في حضور وزيري خارجيتيهما سيرغي لافروف وجون كيري اللذين شاركا في التصويت برفع الأيدي، وتبعهما في ذلك باقي أعضاء مجلس الأمن مجتمعين. وإلى جانب كيري ولافروف شارك في الجلسة وزراء خارجية فرنسا لوران فابيوس وبريطانيا وليم هيغ والصين وانغ يي.

وقال بان بعد تبني القرار، إن " المجتمع الدولي أنجز مهمته"، مضيفاً "هذه بارقة الأمل الأولى في سوريا منذ زمن طويل"، معلناً في الوقت نفسه عقد مؤتمر سلام حول سوريا في منتصف تشرين الثاني في جنيف، فيما قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس تعليقاً على القرار، "إن مجلس الأمن يستحق أخيراً اسمه".

ويأتي هذا القرار بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف في منتصف الشهر الماضي بغية تجنب تدخل عسكري في سوريا هددت به واشنطن وباريس رداً على هجوم بالسلاح الكيماوي في الغوطتين الغربية والشرقية قرب دمشق في 21 آب/أغسطس الماضي، اتهم نظام الأسد به. واعتبر فابيوس أن " الحزم أجدى نفعاً"، مذكراً بذلك التهديد. وشدد على أن "تعاون سوريا يجب أن يكون غير مشروط (كما يجب أن يعكس) شفافية تامة".

وتزامن تبني مجلس الأمن القرار مع إعلان بان في الجلسة نفسها موعد مؤتمر "جنيف – ٢" في ١٥ تشرين الثاني المقبل، مشيراً إلى أن المبعوث الدولي – العربي الأخضر الإبراهيمي سينشط خلال الفترة الفاصلة لـ "إطلاق التحضيرات الضرورية لضمان النجاح". ولم تجب الأمانة العامة للأمم المتحدة مساء الجمعة عما إذا كانت إيران ستشارك في " جنيف – ٢" أم لا. وأشار ديبلوماسيون إلى أن الانفتاح الأمريكي الكبير على إيران والاتصال الهاتفي بين الرئيس باراك أوباما ونظيره الإيراني حسن روحاني "وضعا إيران على طاولة المؤتمر". وكان الرئيس حسن روحاني قال إن بلاده تريد أن تشارط "بطريقة ناشطة من أجل خير الشعب السوري".

ونص القرار الدولي على "التأييد التام لبيان جنيف الصادر في حزيران/يونيو ٢٠١٢ الذي يحدد عدداً من الخطوات الرئيسة بدءاً بإنشاء هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة". ودعا إلى "القيام في أسرع وقت بعقد مؤتمر دولي في شأن سوريا من أجل تنفيذ بيان جنيف، ويهيب بالأطراف السوريين المشاركة بجدية وعلى نحو بناء فيه. ويشدد على ضرورة أن تمثل الأطراف شعب سوريا تمثيلاً كاملاً، وأن تلتزم تنفيذ بيان جنيف وتحقيق الاستقرار والمصالحة".

وهذا القرار هو الأول في مجلس الأمن في شأن الأزمة السورية منذ بدايتها قبل عامين ونصف العام، كما أنه الوثيقة الملزمة الأولى الصادرة عن مجلس الأمن وتتبنى بيان "جنيف – 1" وتدعو إلى تطبيقه من خلال عقد "جنيف ٢".

ومن المفترض أن يضم " جنيف 2" على الطاولة نفسها وفدين يمثلان النظام السوري والمعارضة في مسعى للتوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة انتقالية تمهيداً لانتخابات حرة. لكن عقد المؤتمر سبق وأرجئ مرات عدة بسبب خلافات حول أهدافه والمشاركين فيه.

ويكبل القرار سوريا بنظام واجبات صارم ومحدد بأطر زمنية تلزمها أن تقدم في ٦ تشرين الأول/أكتوبر كشفاً كاملاً بكل المواد الكيماوية في برنامجها العسكري يتضمن أنواعها وكمياتها وأماكن تخزينها ومرافق إنتاجها ومختبراتها، والأفراد العاملين فيه. ويلزم القرار سوريا أن "تدمر معدات إنتاج الأسلحة الكيماوية ومعدات خلطها وتعبئتها

في موعد أقصاه الأول من تشرين الثاني" و "إزالة جميع مواد الأسلحة الكيماوية ومعداتها في النصف الأول من عام ٢٠١٤".

ويفرض القرار على سوريا التعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ومنح موظفيها "الحق في أن يفتشوا فوراً ومن دون عائق أي موقع في سوريا". وقرر أن تبدأ عمليات التفيش في موعد أقصاه الأول من تشرين الأول على أن تقرر منظمة حظر الأسلحة من دون التشاور مع سوريا، حجم بعثات التفتيش وأفرادها وجنسياتهم.

وكانت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية تبنت قراراً مساء الجمعة أيضاً شكل الأساس التقني الذي استند إليه قرار مجلس الأمن لجهة تحديد آليات التفتيش والتحقق وصولاً إلى تدمير السلاح الكيماوي.

وتضمن قرار المنظمة بنداً ينص على عقد اجتماع فوري "خلال ٢٤ ساعة في حال تأخر سوريا في الوفاء" بالتزاماتها، للنظر في الإجراءات المناسبة ومنها إبلاغ مجلس الأمن الدولي بـ "عدم الامتثال". وهذه الفقرة أعطت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية صلاحية تعيين حالات " عدم الامتثال" التي يترتب عليها اتخاذ مجلس الأمن إجراءات إضافية بموجب الفصل السابع، وهو شرط تمسكت به الولايات المتحدة. وقال ديبلوماسيون إن الإصرار الأمريكي على إبقاء هذه الصلاحية في يد منظمة حظر الأسلحة الكيماوية هدفه "تجنب أي تسييس قد تستخدمه روسيا في مجلس الأمن لمنعه من التحرك في حال عدم امتثال النظام السوري" للقرار.

وفي شأن تمويل عمليات نزع الترسانة الكيماوية السورية، نص القرار على أن تنظر منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بسرعة في آليات التمويل "وتدعو جميع الدول إلى تقديم التبرعات" لذلك.

وقال كيري في مجلس الأمن إن الهدف الأساس "كان تدمير مخزون السلاح الكيماوي في سوريا" وإن استخدام القوة العسكرية "كان سيحقق هذا الهدف لكن قرار مجلس الأمن حقق ما هو أكثر من ذلك". وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن وضع أساساً ملزماً يحظر استخدام السلاح الكيماوي في سوريا، وأن "هدفنا هو وضع نظام الأسد في موقع المحاسبة العلنية على استخدامه المروع للأسلحة الكيماوية ضد شعبه في ٢١ آب. وبموجب القرار يجب أن يخضع المسؤولون عن هذا الاستخدام للأسلحة للمحاسبة". وشدد كيري على أهمية عقد مؤتمر "جنيف – ٢"، مشيراً إلى أن قرار مجلس الأمن تبنى إعلان "جنيف – ١"، لافتاً خصوصاً إلى "تشكيل هيئة حاكمة انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة تفسح الطريق أمام التوصل إلى حكومة ممثلة لكل السوريين يختارونها بأنفسهم".

وشدد لافروف على أن أي اتهام ضد دمشق "يجب أن يتم التحقق من صحته بعناية من جانب مجلس الأمن وإثباته مئة في المئة" قبل تصويت الأمم المتحدة على عقوبات ينبغي أن تكون "متناسبة" مع الانتهاكات. وقد عطلت موسكو ثلاثة قرارات سابقة لحماية حليفها السوري.

أما السفير السوري في الأمم المتحدة بشار الجعفري الذي غضب، خصوصاً من قيام فرنسا بتنظيم اجتماع الخميس في مقر الأمم المتحدة لدعم المعارضة السورية، فانتقد "نزوات" الديبلوماسية الفرنسية، معتبراً أنها ارتكبت " كثيراً من الأخطاء" في الملف السوري. وتحدث رئيس " الائتلاف الوطني السوري" المعارض أحمد الجربا مطولاً في هذا الاجتماع مشيراً إلى الوضع الإنساني في بلاده.

ونوه الجربا في نيويورك بالاتفاق على إصدار قرار في الأمم المتحدة في شأن الترسانة الكيماوية السورية. وقال: " نحن سعداء بأن بعضاً من مطالبنا تحقق"، لكنه أضاف: "كنا نود صدور قرار أوضح في شأن الفصل السابع، هذا الأمر لم يحصل حتى لو كان ثمة إشارة إليه، نريد المزيد، لكننا سعداء بهذا القرار، يمكننا التكيف معه".

وفي ما يتعلق بمؤتمر "جنيف – 2"، قال الجربا: "نحن نريد المشاركة في المؤتمر، لكن هدف (مؤتمر) جنيف يجب أن يكون واضحاً"، مضيفاً أن المفاوضات يجب ألا تتحول إلى " حوار بلا نهاية مع النظام" السوري.

نص القرار 2018 المتعلق بالأسلحة الكيماوية:

"إن مجلس الأمن،

– يشير إلى تصريحات رئيسه في: 3 آب/أغسطس 2011 و21 آذار/مارس 2012 و5 نيسان/أبريل 2012، وقراراته أرقام 1540 (2004) و2042 (2012) و2043 (2012)

– يعيد تأكيد التزامه القوي سيادة واستقلال ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية.

– يشدد على أن انتشار الأسلحة الكيماوية والصواريخ التي تحمل رؤوساً كيماوية، تشكل تهديداً للأمن والسلم الدولي.

– يشير إلى أن الجمهورية العربية السورية انضمت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1968 إلى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات والوسائل البكتريولوجية، الموقعة في جنيف في 17 حزيران/يونيو عام 1925.

– يلاحظ أنه في 14 أيلول/سبتمبر 2013، أودعت سوريا لدى الأمين العام وثيقة انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية). وأعلنت أنها ستمتثل لأحكامها وستقوم على تنفيذها بأمانة وإخلاص، وتطبيق الاتفاقية في شكل موقت ريثما تدخل حيز التنفيذ بالنسبة للجمهورية العربية السورية. – يرحب بتشكيل بعثة الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية "البعثة" عملا بقرار الجمعية العامة (42 – 37 c1987) المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1987. والذي أكده القرار الرقم 620 (1988) الصادر في 26 آب/أغسطس 1988، ويعبر عن تقديره لعمل البعثة.

– يقر بصحة التقرير الصادر في 16 أيلول/سبتمبر 2013 (553 – 2013–S) عن البعثة، الذي يؤكد حاجة البعثة لأداء مهمتها، والتشديد على أن المزاعم ذات الصدقية باستخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية في المستقبل ينبغي التحقيق فيها.

– يعرب عن غضبه الشديد نتيجة استخدام الأسلحة الكيماوية في 21 آب 2013 في ريف دمشق، كما انتهى إليه تقرير البعثة، الذي دان قتل المدنيين الناتج من استخدامها، ويؤكد مجدداً أن استخدام الأسلحة الكيماوية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، ويشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن أي استخدام للأسلحة الكيماوية.

– يعيد التشديد على ضرورة الالتزام بالقرار 1540 (2004) في شأن امتناع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات غير الدولية التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيماوية، والصواريخ التي تحمل هذه الأسلحة.

– يرحب بإطار عمل للتخلص من الأسلحة الكيماوية السورية بتاريخ 14 سبتمبر 2013، في جنيف، بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية (565 – 2013–S)، بهدف ضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن وبطريقة أكثر أماناً، والتعبير عن التزامها بالمراقبة الدولية الفورية على الأسلحة الكيماوية ومكوناتها في الجمهورية العربية السورية.

– يرحب المجلس بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية من (27 أيلول/أغسطس 2013) الذي حدد إجراءات خاصة للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية والتحقق الصارم منه، وتعبيرا عن عزمه على ضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية وفقاً للجدول الزمني الوارد في قرار المجلس التنفيذي للمنظمة الصادر في (20 أيلول 2013).

– يشدد على أن الحل الوحيد للأزمة الحالية في الجمهورية العربية السورية يأتي فقط عبر عملية سياسية شاملة وبقيادة سوريا تقوم على أساس إعلان جنيف الصادر في 30 حزيران/يونيو 2012. والتشديد على الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي في شأن سوريا في أسرع وقت ممكن.

– يؤكد أن استخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية يشكل تهديداً للأمن والسلام الدولي.

– يؤكد أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، قبول قرار المجلس وتنفيذه:

1. يؤكد أن استخدام الأسلحة الكيماوية في أي مكان يشكل تهديداً للأمن والسلام الدولي.

2. يدين بشدة أي استعمال للأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية، لا سيما الهجوم الذي وقع في 21 آب عام 2013، ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

3. يؤيد قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية (27 أيلول/سبتمبر 2013)، الذي يتضمن الإجراءات الخاصة بالتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية والتحقق الصارم منه ويطالب بتنفيذه بالصورة الأنسب والأكثر أمناً.

4. يقرر ألا تقوم الجمهورية العربية السورية باستخدام أو تطوير أو إنتاج أو امتلاك أو تخزين أسلحة كيماوية أو الاحتفاظ بها، أو نقل الأسلحة الكيماوية في شكل مباشر أو غير مباشر إلى دول أخرى أو كيانات غير دولية.

5. يؤكد أنه لا ينبغي لأي طرف في سوريا أن يستخدم أو يطور أو ينتج أو يمتلك أو يخزن أو يحتفظ أو ينقل أسلحة كيماوية.

6. يقرر ضرورة امتثال الجمهورية العربية السورية لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية الصادر (27 أيلول/سبتمبر 2013) (الملحق الأول).

7. يفيد بأنه ينبغي على الجمهورية العربية السورية التعاون في شكل كامل مع منظمة

حظر الأسلحة الكيماوية والأمم المتحدة بما في ذلك توصياتهم المعنية، عبر قبول الأفراد الذين تحددهم منظمة حظر الأسلحة الكيماوية أو الأمم المتحدة عبر تقديم وضمان الأمن للأنشطة التي يقوم بها هؤلاء الأفراد عبر تزويد هؤلاء الأفراد بإمكانية الدخول الفوري وغير المقيد والحق في تفتيش والانتهاء من مهمتهم في كل المواقع، والسماح بالوصول الفوري وغير المقيد إلى الأفراد الذين تمتلك المنظمة الأسباب للاعتقاد بأهميتهم في تنفيذ مهمتهم، ويقرر بأن كل الأطراف في سوريا سيتعاونون في شكل كامل في هذا الصدد.

8. يقرر تفويض فريق استكشافي من موظفي الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أعمال منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في سوريا، ويطلب من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمين العام التعاون في شكل وثيق في تنفيذ قرار المجلس التنفيذي (27 أيلول/سبتمبر 2013) وهذا القرار، ومن بين ذلك الأنشطة التنفيذية على الأرض، ويطلب كذلك من الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وعند الاقتضاء، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إلى المجلس في غضون 10 أيام من اتخاذ هذا القرار توصيات في شأن دور الأمم المتحدة في القضاء على برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية.

9. الإشارات بأن الجمهورية العربية السورية طرف في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، تؤكد تمتع موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيماوية الذين جرى اختيارهم يضطلعون بالأنشطة المنصوص عليها في هذا القرار أو قرار من المجلس التنفيذي للمنظمة من (27 أيلول/سبتمبر 2013) بالامتيازات والحصانات الواردة في ملحق التحقق، الجزء الثاني (ب) من اتفاقية الأسلحة الكيماوية، ويطلب من الجمهورية العربية السورية إبرام اتفاقات مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية.

10. يشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم، بمن فيها الأفراد، والخبرة التقنية، والمعلومات، والمعدات، والموارد المالية الأخرى والمساعدة، بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمين العام، لتمكين المنظمة والأمم المتحدة من تنفيذ قرار تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية، ويقرر بتفويض الدول الأعضاء في امتلاك، ومراقبة، ونقل وتدمير الأسلحة الكيماوية التي حددها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، بما يتفق مع الهدف من اتفاقية الأسلحة الكيماوية، لضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيماوية للجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن وبطريقة أكثر أماناً.

11. يحض جميع الأطراف السورية والدول الأعضاء المعنية التي تمتلك قدرات ذات صلة على أن تعمل في شكل وثيق مع المنظمة والأمم المتحدة لاتخاذ الترتيبات اللأزمة لأمن بعثة الرصد والتدمير، مع الاعتراف بالمسؤولية الأساسية للحكومة السورية في هذا الصدد.

12. يقرر إجراء مراجعة في شكل دوري لتنفيذ الجمهورية العربية السورية لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة وهذا القرار، ويطلب من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن، من طريق الأمين العام، الذي سيرفق معلومات ذات صلة عن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار، في غضون 30 يوماً، ثم بصورة شهرية بعد ذلك، ويطلب كذلك من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمين العام أن يقدما تقريراً بطريقة منسقة، وفق الحاجة، إلى مجلس الأمن، في شأن عدم الامتثال لهذا القرار أو قرار المجلس التنفيذي للمنظمة.

13. يؤكد من جديد استعداده للنظر في شكل فوري في أية تقارير للمنظمة بموجب المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيماوية، التي تنص على إحالة قضايا عدم الامتثال إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

14. يقرر أن تقوم الدول الأعضاء بإبلاغ مجلس الأمن في شكل فوري عن أي انتهاك للقرار الرقم 1540 (2004)، بما في ذلك استحواذ كيانات غير دولية على الأسلحة الكيماوية والصواريخ الحاملة لها والمواد ذات الصلة من أجل اتخاذ التدابير اللأزمة لذلك، المتمثلة في المساءلة.

15. يعرب عن اقتناعه الشديد بضرورة محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية.

16. يؤيد في شكل كامل بيان جنيف الصادر في 30 حزيران عام 2012، والذي يحدد عدداً من الخطوات الرئيسة بدءاً من إنشاء هيئة حكم انتقالي تمارس صلاحيات تنفيذية كاملة، والتي يمكن أن تشمل أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة وجماعات أخرى ويجب أن تشكل على أساس الاتفاق المتبادل.

17. يدعو إلى عقد مؤتمر دولي في شأن سوريا، في أقرب وقت ممكن، لتنفيذ إعلان جنيف، ويدعو جميع الأطراف السورية إلى الانخراط بجدية وبصورة بناءة في مؤتمر جنيف حول سوريا، ويؤكد ضرورة أن يكونوا ممثلين للشعب السوري تمثيلاً كاملاً وأن يلتزموا بتنفيذ إعلان جنيف وتحقيق الاستقرار والمصالحة، وعدم انتشار الأسلحة النووية

18. يؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات غير الدولية التي تحاول تطوير أو صنع أو امتلاك أو نقل أو تحويل أو استخدام أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية والصواريخ التي تنقلها، وتدعو جميع الدول الأعضاء، لا سيما الدول الأعضاء المجاورة للجمهورية العربية السورية، إلى الإبلاغ عن أي انتهاك لهذه الفقرة إلى مجلس الأمن على الفور.

19. يطالب ألا تقوم الكيانات غير الدولية بتطوير أو تصنيع أو امتلاك أو نقل أو تحويل أو استخدام أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية الصواريخ الحاملة لها. ويدعو جميع الدول الأعضاء، لا سيما الدول الأعضاء المجاورة للجمهورية العربية السورية إلى الإبلاغ عن أية إجراءات تتعارض مع هذه الفقرة إلى مجلس الأمن على الفور.

20. يقرر أن على جميع الدول الأعضاء حظر شراء الأسلحة الكيماوية والمعدات ذات الصلة، والسلع والتكنولوجيا أو المساعدة من الجمهورية العربية السورية عبر رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها، سواء كان منشأها في أراضي الجمهورية العربية السورية أم لا.

21. يقرر، أنه في حال عدم الامتثال لهذا القرار، بما في ذلك النقل غير المصرح به للأسلحة الكيماوية، أو أي استخدام للأسلحة الكيماوية من قبل أي شخص في الجمهورية العربية السورية، سيتم فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

22. يقرر الاستمرار بفاعلية في متابعة القضية قيد النظر".

ماذا تضمن قرار مجلس الأمن بشأن "الكيماوي" السوري؟

في ما يأتي ابرز النقاط الواردة في القرار المتعلق بالأسلحة الكيماوية السورية، الذي تبناه مجلس الأمن الدولي أمس:

– يقرر المجلس أن استخدام الأسلحة الكيماوية أينما كان يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

– يدين بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيماوية في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما الهجوم الذي وقع في 21 آب/اغسطس 2013 في انتهاكٍ للقانون الدولي.

خطة تفكيك "الكيماوي"

– يؤيد المجلس قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، الذي يتضمن إجراءات خاصة للتعجيل بتفكيك برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيماوية، وإخضاعه لتحقق صارم، ويدعو إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً في أسرع وقت وبأسلم وجه.

– يقرر أن تمتثل الجمهورية العربية السورية لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، وان تتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمم المتحدة، خصوصاً " بتوفير سبل الوصول الفورية وغير المقيدة" للافراد المكلفين القيام بعمليات التفتيش وتفكيك الأسلحة الكيماوية.

– يطلب المجلس "من جميع الاطراف في سوريا" بما فيها المعارضة المسلحة "التعاون التام في هذا الصدد".

– تستطيع دول أعضاء المساهمة في تفكيك الترسانة السورية من خلال تقديم الدعم "بما في ذلك الدعم بالموظفين والخبرة التقنية والمعلومات والمعدات والموارد المالية وغير المالية والمساعدة، بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمين العام، من أجل تمكين منظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمم المتحدة من تنفيذ عملية تفكيك برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيماوية.

التحقق

– سيتحقق "بصورة دورية" من احترام دمشق التزاماتها لتفكيك الأسلحة الكيماوية. وسيقدم الامين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريراً إلى المجلس "في غضون 30 يوماً، ثم كل شهر بعد ذلك.

– يقرر أنه على الدول الأعضاء إبلاغ مجلس الأمن فورا بأي انتهاك للقرار 1540 (2004)، بما في ذلك حيازة جهات فاعلة من غير الدول للأسلحة الكيماوية، ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة بها، من أجل اتخاذ التدابير اللأزمة في ذلك الصدد.

– يعرب المجلس عن شديد سخطه لاستخدام الأسلحة الكيماوية في ريف دمشق، ويدين قتل المدنيين الناجم عن ذلك، وإذ يؤكد أن استخدام هذه الأسلحة يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، يشدد على أن المسؤولين عن أي استخدام للأسلحة الكيماوية يجب أن يخضعوا للمساءلة.

الحد من الانتشار

– يؤكد المجلس من جديد أن على جميع الدول أن تمتنع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات الفاعلة من غير الدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو احتياز هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، ويدعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء المجاورة للجمهورية العربية السورية، إلى إبلاغ مجلس الأمن على الفور بأي انتهاكات لهذه الفقرة.

مؤتمر جنيف

– يؤيد مجلس الأمن تأييداً تاماً بيان جنيف المؤرخ 30 حزيران 2012، الذي يحدد عددا من الخطوات الرئيسية بدءا بإنشاء هيئة حكم انتقالية تمارس كامل الصلاحيات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة".

– يدعو إلى القيام، في أبكر وقت ممكن، بعقد مؤتمر دولي بشأن سوريا من أجل تنفيذ بيان جنيف، ويهيب بجميع الأطراف السورية إلى المشاركة بجدية وعلى نحو بناء في مؤتمر جنيف بشأن سوريا، ويشدد على ضرورة أن تمثل هذه الأطراف شعب سوريا تمثيلاً كاملاً وأن تلتزم بتنفيذ بيان جنيف وبتحقيق الاستقرار والمصالحة.

آلاف السوريين عالقون على الحدود مع الأردن

أعلن مصدر إغاثي أممي، يوم أمس السبت، أن الآلاف من اللاجئين السوريين عالقون على الحدود غير الشرعية مع الأردن .

وقال المصدر الذي فضّل عدم ذكر اسمه ليونايتد برس إنترناشونال إن "ما لا يقل عن 7 آلاف لاجئ سوري يتواجدون الآن في القرى الحدودية السورية غير الشرعية مع الأردن بإنتظار فرصة لدخول الأراضي الأردنية".

وأوضح أن " هؤلاء اللاجئين لا يستطيعون عبور الحدود غير الشرعية السورية . الأردنية بسبب عدم آمان الطرق التي سيسلكوها نحو أراضي المملكة جراء الاشتباكات الدائرة بين القوات الحكومية والجيش الحر".

وكان مصدر إغاثي أممي، أعلن يوم أمس الجمعة ، أن نحو 500 لاجئ سوري عالقون على الحدود الأردنية . السورية ، بسبب عدم اكتمال وثائق سفرهم واكتشاف تزوير فيها.وقال المصدر الموجود في محافظة المفرق الحدودية شمال شرق المملكة ليونايتد برس انترناشونال إن " ما لا يقل عن 500 لاجئ سوري عالقون الآن على الحدود الأردنية . السورية الشرعية".

وعزا سبب وجود هؤلاء اللاجئين على الحدود بين البلدين إلى " عدم اكتمال وثائق السفر الخاصة بهم حتى يتسنى لهم دخول الأراضي الأردنية، واكتشاف السلطات أن هذه الوثائق مزورة ".

وكان مصدر وزاري أردني كبير، أعلن يوم الخميس الماضي أن " السلطات الأمنية اكتشفت ان عشرات اللاجئين السوريين يحملون وثائق سفر مزورة لدى دخولهم الأردن عبر المنافذ الشرعية وغير الشرعية وأعادتهم إلى بلادهم ". ويوجد على طول الحدود الأردنية السورية التي تبلغ (370 كيلو متراً) نحو 40 منفذاً غير شرعي.

منظمة حظر الأسلحة الكيماوية تطالب النظام بتعيين محاور بصلاحيات

أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية أن طلائع المفتشين سيبدأون عمليات التفتيش في سوريا في مطلع الأسبوع تمهيداً لبدء تدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية من دون تأخر.

وطالب المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماع استثنائي عقده ليل الجمعة– السبت في لاهاي، الحكومة السورية بتمكين المفتشين من "حق تفتيش المواقع كافة"، وتعيين مسؤول يكون المحاور الرئيسي لأمانة المنظمة، وأن يتمتع المسؤول السوري بصلاحيات تضمن تجاوبه مع طلبات الخبراء الدوليين.

وتستند خارطة الطريق التي أقرها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية إلى الاتفاق الإطار الذي توصلت إليه الولايات المتحدة وروسيا في جنيف في منتصف الشهر الجاري. وأكد المجلس التنفيذي في قراره "وجوب أن تقدم السلطات السورية إلى أمانة المنظمة في غضون سبعة أيام فور صدور القرار، المعلومات الإضافية المكملة للمعطيات التي قدمتها دمشق في 19 أيلول/سبتمبر المتصلة بالأسلحة الكيماوية، وخاصة "تحديد كل اسم كيماوي، وكل رمز عسكري خاص بأي عنصر كيماوي في مخزون السلاح، والكميات، ونوع الذخيرة، والذخيرة غير الجاهزة، ومخزون قطع السلاح الكيماوي، منها كميات كل نوع، المملوءة وغير المملوءة، تحديد مواقع الأسلحة الكيماوية كافة، ومستودعات التخزين، ووحدات الخلط، ومراكز أبحاث السلاح الكيماوي وتطويره، والمحددات الجغرافية لتلك المواقع".

وقضى قرار المجلس ببدء مسار تدمير الترسانة السورية في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل والانتهاء من إتلافها في منتصف النصف الأول من العام 2014. ودعا المجلس الحكومة السورية إلى "التعاون الكامل لتنفيذ مختلف جوانب القرار، منها تمكين خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيماوية من حق تفتيش المواقع في سوريا كافة". كما يطالبها بتعيين مسؤول يكون نقطة اتصال بالنسبة لأمانة المنظمة وتمكينه من

الصلاحيات اللأزمة لضمان تنفيذ القرار بالكامل. ويلتزم المجلس تزويد الدول الأعضاء المعلومات فور توافرها في غضون خمسة أيام.

وكان المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية أعرب في 27 آذا/مارس الماضي وفي 19 نيسان/أبريل الماضي عن "القلق الشديد إزاء احتمالات استخدام الأسلحة الكيماوية في سوريا. وشدد بأن استخدامها تحت أي ظرف ومن قبل أي كان ، يكون سببا للعقاب وانتهاكاً شاملاً للضوابط الدولية، وذلك على خلفية تقارير تحدثت عن استخدام الأسلحة في أربعة مواقع في المواجهات بين القوات النظامية والمجموعات المسلحة المعارضة.

وأوضح المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية التزامه بإبلاغ الجمعية العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بمقتضى المعاهدة، عند كل شك أو نقص في المعلومات وعدم التعاون من الجانب الآخر (سوريا). وتقتضي معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية أن الدول التي تدخل في عضوية المعاهدة بعد 2007 "ملزمة بتدمير أسلحتها الكيماوية ووحدات إنتاجها في أقرب وقت ممكن".

هيومن رايتس ووتش تعتبر قرار مجلس الأمن "لم ينصف" ضحايا النزاع السوري

انتقدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" السبت القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي ويشكل إطاراً لتدمير الترسانة الكيماوية السورية، معتبرة انه لم ينصف ضحايا النزاع.

وقال فيليب بولوبيون ممثل المنظمة الخاص لدى الأمم المتحدة إن "هذا القرار لم ينجح في انصاف مئات الأطفال الذين قضوا بالغاز والعديد من الجرائم الخطيرة الأخرى".وكرر مطالبة المنظمة بـ"إحالة الوضع السوري على المحكمة الجنائية الدولية وتبني عقوبات محددة الهدف ضد المسؤولين عن عمليات الإبادة الواسعة النطاق".

وكانت فرنسا وبريطانيا طالبتا بدورهما بان يتضمن القرار الذي صدر الجمعة إحالة الهجوم الكيماوي الذي أوقع مئات القتلى قرب دمشق في 21 آب/أغسطس على المحكمة الجنائية الدولية. ولكن موسكو حليفة النظام السوري رفضت هذا الطلب.

وفي ضوء هذا الخلاف، اكتفى مجلس الأمن بالإعراب عن " اقتناعه العميق بوجوب محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام أسلحة كيماوية في سوريا".

ورأى بولوبيون ان " الجهود لتدمير الترسانة الكيماوية السورية أساسية، لكنها لا تعالج مشكلة الأسلحة التقليدية التي تسببت بمقتل الغالبية الكبرى من نحو مئة ألف شخص قتلوا في النزاع".

ونددت المنظمة من جهة أخرى باستخدام الألغام المضادة للافراد والأسلحة الحارقة والقنابل العنقودية، مطالبة على غرار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بـ"إسكات كل الأسلحة" في سوريا.

الاتحاد الأوروبي يتعهد بدعم أي تحرك لإزالة الكيماوي السوري

أكدت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون أن " الاتحاد سيدعم أي تحرك دولي بشأن تدمير الترسانة الكيماوية السورية".

وكتبت اشتون في بيان "ان قرار الأمم المتحدة يمثل خطوة إلى الأمام نحو رد دولي موحد لمواجهة الأزمة السورية".

وأضافت "أن هذا القرار يفتح الطريق أمام إزالة الأسلحة الكيماوية في سوريا، ويعطي ردا لمعالجة التهديد المتمثل بأسلحة الدمار الشامل".

وأكدت " أن الاتحاد الأوروبي سيدعم كل التحركات التي ستقرر على المستوى الدولي في حال عدم احترام" هذه الخطة.

وينص قرار مجلس الأمن الدولي على إمكان فرض عقوبات أن لم تحترم خطة إزالة الأسلحة، لكن العقوبات لن تكون تلقائية. ففي حال انتهاك للتعهدات ينبغي إصدار قرار ثان ما يترك المجال أمام موسكو حليف دمشق لا مكان التعطيل.

فابيوس يعتبر أن مجلس الأمن "يستحق أخيرا اسمه"

أكد وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس امس ان مجلس الأمن الدولي "يستحق اخيرا اسمه"، وذلك تعليقا على اقرار المجلس قرارا ينص على تفكيك ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية.

إلا أن الوزير الفرنسي اشار إلى ان هذا القرار، وهو الاول في مجلس الأمن الدولي في شأن النزاع السوري منذ اندلاعه في آذار/ مارس 2011، " لن يخلص لوحده سوريا"،

داعيا إلى اعادة اطلاق العملية السياسية من خلال مؤتمر جنيف 2 المقرر عقده في اواسط تشرين الثاني/ نوفمبر.

وفي اشارة إلى التهديدات التي اطلقتها واشنطن وباريس بشن ضربات عسكرية على النظام السوري، اعتبر فابيوس ان " الحزم اجدى نفعا". وأكد أن القرار الدولي "ليس سوى مرحلة أولى"، داعيا مجلس الأمن إلى التعاطي بحذر مع النظام السوري. وقال " لا يمكننا تصديق نظام كان ينفي حتى مؤخرا حيازته مثل هذه الأسلحة"، معتبرا أن "تعاون سوريا يجب أن يكون غير مشروط، (يجب ان يعكس) شفافية تامة".

من جهته أشار وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف إلى أن العقوبات على النظام السوري لن تكون تلقائية. وأكد أن أي اتهام ضد دمشق "يجب أن يتم التحقق من صحته بعناية من جانب مجلس الأمن واثباته مئة بالمئة" قبل تصويت الأمم المتحدة على عقوبات ينبغي أن تكون " متوازنة" مع الانتهاكات.

وأكد لافروف أن دمشق ستواصل تطبيق خطة نزع الأسلحة الكيماوية "بنية حسنة".

كيري يحذر دمشق من عدم احترام القرار الأممي بشأن الأسلحة الكيماوية

حذر وزير الخارجية الأمريكية جون كيري النظام السوري من "تداعيات" في حال عدم احترامه القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي بشأن تفكيك ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية.

وتبنى مجلس الأمن الدولي باجماع أعضائه القرار الذي حمل الرقم 2118 الصادر اثر اتفاق أمريكي – روسي وينص على تفكيك الترسانة الكيماوية السورية، كما يلحظ إنزال عقوبات بالنظام السوري في حال تراجعه عن تعهداته في موضوع نزع ترسانته الكيماوية.

وأثنى كيري على الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعد مفاوضات مطولة بين واشنطن وموسكو، معتبرا انه خرق مهم. وقال "لقد اثبت مجلس الأمن انه عندما نضع السياسة جانبا لمصلحة الخير العام، نبقى قادرين على صنع امور مهمة". واضاف "في حال تم تنفيذ هذا القرار بالكامل، سنكون قد تخلصنا من احد اكبر برامج الأسلحة الكيماوية في العالم من احدى اكثر المناطق هشاشة".

إلا أن كيري اشار إلى ان الأسلحة الكيماوية السورية ليست المشكلة كلها في سوريا مؤكدا ضرورة التوصل إلى حل لانهاء النزاع المستمر منذ اكثر من 30 شهرا والذي اسفر عن اكثر من 100 الف قتيل بحسب الأمم المتحدة. وتابع ان العالم "ما زال يحمل عبء القيام بما علينا القيام به لانهاء عمليات القتل الجماعي بوسائل أخرى". واشار إلى ان "علينا العمل معا بالتصميم نفسه، التعاون نفسه الذي اوصلنا إلى هنا الليلة (امس)، بهدف انهاء النزاع الذي لا يزال يمزق سوريا حتى يومنا هذا".

وينص القرار الذي تم تبنيه باجماع الأعضاء الـ15 في مجلس الأمن، على قيام نظام بشار الاسد باتلاف ترسانته للأسلحة الكيماوية بعد الهجوم الكيماوي في 21 آب/ أغسطس في ريف دمشق الذي أودى بحياة 1400 شخص بحسب الاستخبارات الأمريكية. وفي تسوية، وافق مجلس الأمن الدولي على الإشارة في معرض القرار إلى انه سيلجأ إلى ادراج القرار تحت الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة، وذلك في حال عدم امتثال دمشق للقرار.

المعلم يرفض ان يقرر مؤتمر السلام مستقبل بشار الأسد

رفض وزير خارجية النظام وليد المعلم في الأمم المتحدة أن يقرر مستقبل بشار الاسد خلال مؤتمر محتمل للسلام في سوريا قد يعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وقال المعلم في تصريح صحافي أدلى به على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة "لا مجال لمناقشة مستقبل الاسد، هذا الأمر يقرره الدستور السوري".

ومن المقرر ان يلتقي حول طاولة المفاوضات في مؤتمر جنيف-2 ممثلون عن النظام والمعارضة للتوصل إلى تشكيل حكومة انتقالية يفترض أن تحظى بصلاحيات كاملة ما يفتح الباب أمام احتمال مغادرة الأسد السلطة حسب ما تطالب به الدول الغربية والمعارضة السورية.

وكانت الأمم المتحدة أعلنت عزمها على الدعوة لهذا المؤتمر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وأكد المعلم أن بشار ينوي إنهاء ولايته الرئاسية الحالية والترشح لولاية أخرى عام 2014.

وعن قرار مجلس الأمن الذي صدر مساء الجمعة حول الأسلحة الكيميائية السورية قال

المعلم " هذا القرار لا يشكل مشكلة بالنسبة إلي".

ويجبر هذا القرار السلطات السورية على إزالة أسلحتها الكيميائية خلال أشهر قليلة مع احتمال فرض عقوبات في حال لم ينفذ النظام تعهداته.

واعتبر المعلم أن قرار مجلس الأمن "ينص على احتمال تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد الإرهابيين" وهو التعبير الذي تستخدمه السلطات السورية للإشارة إلى المعارضة المسلحة السورية.

حزب الله يشكل فرقا لاغتيال قادة الجيش الحر

كشفت وكالة أنباء رويترز عن صور التقطت خلال زيارة سرية قام بها الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إلى طهران في أبريل الماضي، اعتبرها المحللون تسجيلا نادرا لنقطة تحول كبيرة في النزع السوري.

وبعد عودة نصر الله إلى لبنان قادما من طهران ألقى مباشرة خطابا قال فيه أن حزب الله سيقاتل إلى جانب الأسد، لتبدأ من ذلك الحين سلسلة من المعلومات المشوشة عن حقيقة تدخل الحزب الله في سوريا.

ونقلت رويترز عن مسؤولين أمنيين قولهم إن هناك ما بين ما بين ألفين وأربعة آلاف من المقاتلين والخبراء وأفراد الاحتياط التابعين لحزب الله يتم توجيههم من قيادة مركزية في إيران يقودها الحرس الثوري بالتنسيق مع السلطات السورية.

وتقول معلومات رويترز أن قوات حزب الله في سوريا تتضمن فرق اغتيال مهمتها استهداف القادة العسكريين للجيش الحر، كما عزز حزب الله وجوده في شتى أنحاء العاصمة دمشق والمناطق الحدودية ومدينة حمص، ومناطق ساحلية مؤيدة للأسد ونقاط حدودية لمنع دخول السلاح من لبنان إلى سوريا بحسب التقرير.

وكشفت معلومات رويترز عن مهمة أساسية لحزب الله، وهي منع مجموعات المعارضة المسلحة من دخول هذه المناطق وخصوصا وسط العاصمة دمشق.

وقالت رويترز إن مسؤولين في حزب الله رفضوا التعليق على هذه المعلومات مشيرة إلى هناك أصوات داخل حزب الله عارضت التدخل في الحرب في سوريا ، لكنها قوبلت بالتجاهل في نهاية الأمر.

==========

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني

الأحد 2013/9/29

الآراء المنشورة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي التيار